مقدمة عامة

نبدأ في هذا المدخل بمقدمة عامة عن الدراسة، حيث يعرض الإشكالية، فرضيات الدراسة أهدافها وأهميتها، كما يعرض مجموعة من الدراسات السابقة والمتعلقة بموضوع دراستنا ويشمل:

- المقدمة
- الإشكالية
- فرضيات الدراسة
- أهداف الدراسة
- أهمية الدراسة
- حدود الدراسة
- متغيرات الدراسة
- الدراسات السابقة
- ما يميز الدراسة
- سبب اختيار موضوع الدراسة

مقدمة

تعتبر الحوكمة Governance جزء أساسي لمواجهة أية صدمات في المؤسسات والمنشآت الاقتصادية والمالية، حيث إن إهمال الشركات العالمية الكبرى للحوكمة تسبب في انهيارها. [1]

وقد أدت انهيارات الشركات الكبرى إلى تحول الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات Corporate Governance من موضوع يخص المشرعين في بعض أسواق المال إلى موضوع يهم كافة الأطراف ذات المصالح في بيئة الأعمال الحديثة مثل المستثمرين والشركات وهيئات أسواق المال، [2] ومن الأسباب التي أدت إلى مثل هذه الانهيارات: (السلوكيات غير السليمة مثل طمع المتعاملين في المجال المالي، والممارسات غير الأخلاقية والتي تمثلت في الفساد ونشر معلومات مضللة في الأسواق المالية)، إذ أن الدافع الرئيسي للمتعاملين على (رأي عبد القادر ومحمد) في البورصات أو الأسواق المالية هو المضاربة للحصول على مزيد من الأرباح، وأن المضاربين في هذه الأسواق يسلكون أسلوباً مبنياً على الإشاعات وتحليلات غير حقيقية هذا ما يجعلهم يتهافتون على بيع ما لديهم من أوراق مالية وبكميات كبيرة، فتتوالى انخفاضات الأسعار في البورصات وتتراجع مؤشراتها، أي أن الأزمة على حد قولهم ليست إلا سوى أزمة أخلاقية واجتماعية وسياسية في وقت واحد. [3]

وقد ظهر نظام حوكمة الشركات في عام 1976م حيث قام كل من Jensen and Meckling بالاهتمام بمفهوم الحوكمة وإبراز أهميتها للتقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة، وقد لاحق ذلك العديد من الدراسات العلمية والعملية والتي أكدت على أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وأثرها على زيادة ثقة المستثمر في أعضاء مجلس إدارة الشركات، وبالتالي قدرة الدول على جذب مستثمرين جدد مما يترتب عليه تنمية اقتصاديات تلك الدول. [4]

---

[1] المصري، ماهر، المفهوم العام للحوكمة في فلسطين معدوم .. والمطلوب تطبيق شامل، تطبيق الحوكمة في المؤسسات الفلسطينية.. ترف أم ضرورة ملحة، مجلة سوق المال الفلسطيني، العدد(5)،2008، ص4.

[2] عقل، يونس حسن، تقييم دور الهيئة العامة لسوق المال في تحسين فعالية التقرير المالي في ضوء المبادئ الدولية لحوكمة الشركات–دراسة تحليلية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد 2005، ص15.

[3] عبد القادر، بريش، ومحمد، حمو، البعد السلوكي والأخلاقي لحوكمة الشركات ودورها في التقليل من آثار الأزمة المالية العالمية، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي (112) حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس– سطيف بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، أكتوبر 2009، ص11.

[4] سليمان، محمد مصطفى، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية للنشر، 2006، ص13.

ولنجاح نظام الحوكمة في تحقيق أهدافه يتضح أنه من الضروري اعتماد الإدارة الرشيدة في المؤسسات والشركات الاقتصادية على نظام الحوكمة، وتوفير البيئة القانونية من خلال تعديل القوانين وتوحيدها.

ولتحقيق الأهداف المرجوة من الحوكمة يجب تطبيق فكر الحوكمة وفلسفتها بشكل فعلي، بحيث ينعكس ذلك على الممارسة اليومية وعدم الاكتفاء بالتطبيق الشكلي فقط أو استخدامها كشعار للاستهلاك اليومي. [1]

وتعرف الحوكمة بأنها: " النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسئولية والنزاهة والشفافية". [2]

كما أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (**OECD**) تُعرف حوكمة الشركات على أنها: "مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها وأصحاب المصالح الأخرى، وتوفر حوكمة الشركات الهيكل الذي من خلاله توضع أهداف الشركة، وتحديد طرق تحقيق هذه الأهداف إضافةً إلى مراقبة الأداء". [3]

وترتكز الحوكمة بالمفهوم الحديث على أربعة مبادئ أساسية، هي: النزاهة، القابلية للمحاسبة، المسؤولية، والشفافية. [4]

الإشكالية:

تعتبر الحوكمة هي السياسات الداخلية للشركة التي تشمل النظام والعمليات والأشخاص والتي تخدم احتياجات الأفراد وأصحاب المصلحة من خلال توجيه ومراقبة أنشطة إدارة الأعمال على الموضوعية والنزاهة والمساءلة، ففشل المشروعات التجارية يُعزى إلى ضعف نظام الحوكمة المطبقة فيها، وبالتالي أدت الانهيارات في العديد من البلدان إلى التفكير في حماية صغار المستثمرين والفئات الأخرى من أصحاب المصالح بصفة عامة، كما أن الهبوط الحاد لقيمة أسهم الشركات السوقية

[1] العصا، أحمد، حوكمة الشركات في سوق فلسطين للأوراق المالية.. ترف أم حاجة ملحة؟، مجلة سوق المال الفلسطيني، العدد(2)، 2007، ص24.

[2] حماد، طارق عبد العال، حوكمة الشركات، شركات قطاع عام وخاص ومصارف، مصر، الدار الجامعية للنشر، 2007-2008، ص4.

[3] OECD, (2004), principles of corporate governance.

[4] المصري، ماهر، المفهوم العام للحوكمة في فلسطين معدوم .. والمطلوب تطبيق شامل، مرجع سابق، ص4.

المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، والخسائر الفادحة التي لحقت بالشركات يستدعي كثيراً من التساؤلات حول الأسباب التي أدت إلى ذلك بالإضافة إلى مدى إمكانية وجود القوانين والأنظمة المطبقة والمنظمة لعمل السوق وكيفية تطبيقها بصورة خاصة.

بناءً على ما تقدم يمكن حصر الغرض الرئيسي من هذه الدراسة فيما إذا كانت الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تلتزم بالمبادئ الأساسية للحوكمة، وهل الحوكمة الفعالة لها تأثير على كفاءة وأداء السوق المالي الفلسطيني، وبناءً عليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ما مدى توفر إمكانية تطبيق نظام حوكمة الشركات في سوق فلسطين للأوراق المالية طبقاً للأنظمة والقوانين الداخلية المعمول بها في الشركات ؟

فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية التي تم اختبارها واستخلاص النتائج والتوصيات منها:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي فعلاً ودورهما في إمكانية تطبيق نظام الحوكمة على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الحماية الكافية للمساهمين ودورها في إمكانية تطبيق نظام الحوكمة على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود المعاملة المتساوية لكافة المساهمين ودورها في إمكانية تطبيق نظام الحوكمة على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح ودوره في إمكانية تطبيق نظام الحوكمة على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

الفرضية الخامسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب ودوره في إمكانية تطبيق نظام الحوكمة على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

الفرضية السادسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة ومحاسبة مسئوليها وبين إمكانية تطبيق الحوكمة على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

الفرضية السابعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (**0.05**) بين الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية حول إمكانية تطبيقها لنظام الحوكمة تُعزى إلى المتغيرات التالية:

- الشكل القانوني للشركة المدرجة.
- طبيعة نشاط الشركة، القطاع التي تنتمي إليه.
- مدة مزاولة الشركة لتعاملها في سوق فلسطين.
- الغرض من التعامل.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز أهمية تطبيق نظام الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.
- معرفة ما هي المقومات التي تمتلكها الشركات كأساس لتطبيق نظام الحوكمة.
- التعرف على مبادئ الحوكمة ومدى توافرها في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.
- التعرف على الصعوبات التي تحد من تطبيق نظام الحوكمة وطرق علاجها.
- قياس مدى ملائمة الإطار القانوني والرقابي المنظم لعمل سوق فلسطين للأوراق المالية لمبادئ الحوكمة، والتعرف على مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بالقوانين والأنظمة المنظمة لعمل السوق.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي نتناوله حيث تساهم الدراسة في إبراز الدور المهم والملائم لتشجيع تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

كما تساعد على خلق حافز لوضع مبادئ وقواعد الحوكمة، كما إن إبراز ايجابيات تطبيق قواعد الحوكمة تعمل على التقليل من مستوى المخاطر التي تتعرض لها الشركات الأمر الذي يؤدي إلى تحسين أداء الشركات وقرارات المستثمرين وحركة التداول في السوق المالي مما يؤدي إلى كفاءة السوق، وينعكس بالإيجاب على الأداء المالي للشركات ويدعم الثقة فيها.

أما في الجانب العملي فتكمن أهميتها من خلال الوقوف على مجموعة من المتغيرات التي تؤثر في التطبيق ومعالجة القضايا المتعلقة بذات العلاقة، وتقديم التوصيات الملائمة للمساعدة في تطوير الشركات.

حدود الدراسة:

- **الحد الموضوعي:** اقتصرت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بالمبادئ الأساسية للحوكمة.
- **الحد المكاني:** الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.
- **الحد الزماني:** 2009م – 2013م.

متغيرات الدراسة:

يمكن تصنيف المتغيرات وفقاً لنموذج الدراسة إلى متغيرات مستقلة وهي (مبادئ الحوكمة) لدراسة العلاقة بينها وبين المتغير التابع (حوكمة الشركات) في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

شكل رقم (1)

متغيرات الدراسة

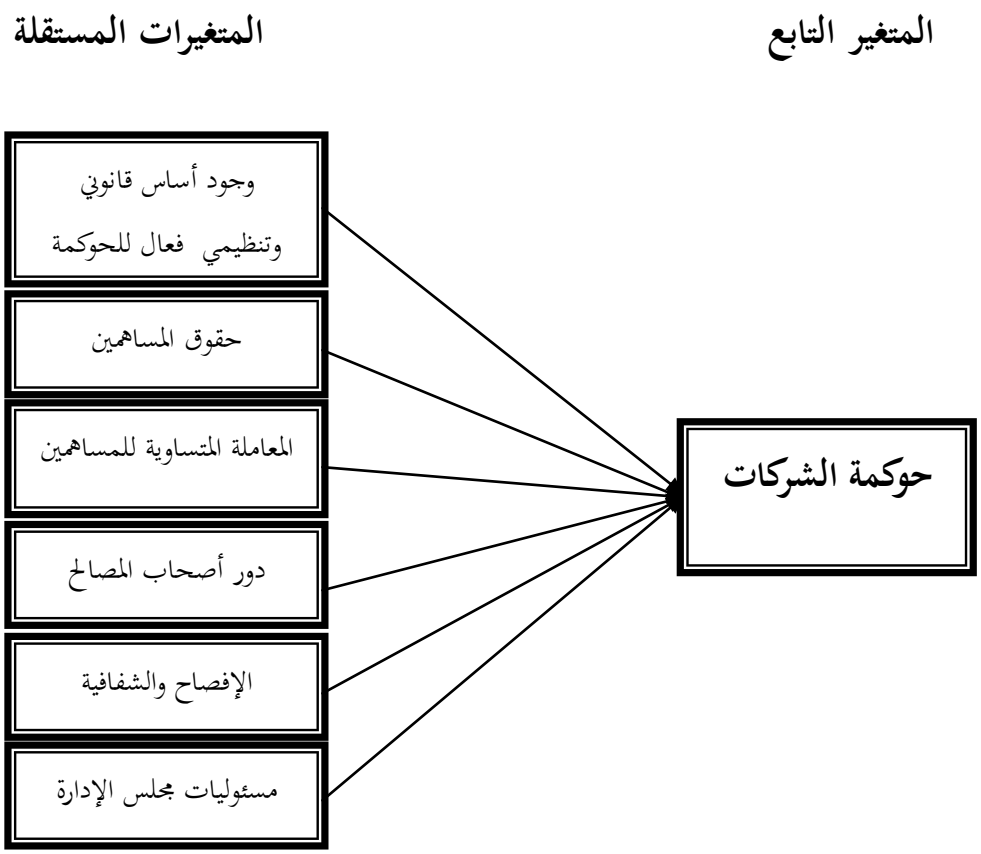

الدراسات السابقة:

نستعرض في هذا المجال بعض الدراسات التي أجريت حول الحوكمة أو التي لها علاقة بالحوكمة:

1) دراسة دغيم والتونجي، (2011م) بعنوان: حوكمة الشركات في الأسواق المالية الناشئة بين الإلزام والتطبيق الطوعي– حالة سوق دمشق للأوراق المالية.[1]

يهدف البحث إلى أن تطبيق نظام الحوكمة سيعود بالفائدة على الشركات المطبقة ودوره في حماية السوق المالي من الوقوع في الأزمات الناجمة عن انعدام الثقة، كما أن التركيز على إبراز دور التطبيق الطوعي للحوكمة في ضبط وتطوير أداء المنظمات، حيث تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في البحث والتوصل للنتائج، وتم التطرق في البحث إلى التعريف بالحوكمة والأسواق المالية الناشئة، وقد اتخذ الباحثان سوق دمشق للأوراق المالية كنموذج للأسواق المالية، حيث خلص بحثهما إلى أن التطبيق الجيد للحوكمة يشكل الجزء الأكبر من الحل للازمة الحالية إضافة إلى أن أحد أهم أسباب الأزمة هو الفشل في تطبيق الحوكمة.

2) دراسة حسانين، (2009م) بعنوان: التكامل بين الآليات المحاسبية وغير المحاسبية لنظم الحوكمة وأثره على الأداء وخفض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة للمنشأة – دراسة ميدانية على سوق الأسهم السعودي.[2]

هذه الدراسة تستقصي أثر جودة نظم الحوكمة على القيمة السوقية للمنشآت في المملكة العربية السعودية من خلال التكامل بين الآليات المحاسبية وغير المحاسبية لنظم الحوكمة، وقد اعتمدت الدراسة على منهجية خاصة في تحديد الأبعاد المختلفة التي تشكل نظام الحوكمة الجيد والفعال وتحديد المؤشرات الخاصة بكل بعد منها، وقد توصلت الدراسة إلى وجود دليل ميداني من واقع السوق السعودي حول إيجابية العلاقة بين نظم الحوكمة المطبقة وكل من أداء الشركة وقيمتها الحقيقية وكذلك خفض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة للمنشأة في السوق.

[1] دغيم عبد العزيز، والتونجي، رنا، حوكمة الشركات في الأسواق المالية الناشئة بين الإلزام والتطبيق الطوعي " حالة سوق دمشق للأوراق المالية"، جامعة حلب، الجمهورية العربية السورية، منشورات (الأزمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية)، الجزء الثاني، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص459.

[2] حسانين، أحمد سعيد، التكامل بين الآليات المحاسبية وغير المحاسبية لنظم الحوكمة وأثره على الأداء وخفض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة للمنشأة، دراسة ميدانية على سوق الأسهم السعودي، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، العدد رقم (1)، المجلد رقم (46)، يناير 2009.

3) دراسة المنزوع، (2009م) بعنوان: حوكمة الشركات وأثرها على سياسة توزيع الأرباح – دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي. [1]

تناولت دراسته بيان أثر حوكمة الشركات على سياسة توزيع الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية كبيرة الحجم والمدرجة أسهمها في سوق عمان المالي، وتضمنت الدراسة سبعة معايير لقياس الحوكمة وهي (انضباط الإدارة، الشفافية، الاستقلالية، المساءلة، المسؤولية، العدالة، الوعي الاجتماعي) ووزعت استبانته على المدراء التنفيذيين والماليين في الشركات، وقد خلصت دراسته إلى استنتاجات كان أهمها أن الشركات الأردنية تحظى بمستوى حوكمة جيد وهذا مؤشر ايجابي بأهمية حوكمة الشركات، وكذلك توفر درجة تصنيف حوكمة الشركات دليل ومؤشر للمستثمرين للاستثمار في أسهم الشركات التي تمتلك حوكمة جيدة، وكانت من أهم توصياته أن يعتمد المستثمرين في سوق الأوراق المالية الأردنية على التصنيف الذي توصلت إليه الدراسة لقياس مستوى ممارسة حوكمة الشركات لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

4) دراسة أبو موسى، (2008م) بعنوان: حوكمة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية. [2]

هدفت دراسته إلى التعرف على مدى التزام الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما تم خلال دراسته معرفة مدى ملائمة القوانين والأنظمة والتعليمات المنظمة لعمل السوق المالي مع مبادئ حوكمة الشركات، كما اهتمت ببيان أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على أداء وكفاءة السوق المالي، وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وقد بينت نتائج دراسته بأن الشركات المدرجة في السوق المالي تلتزم بتطبيق بعض مبادئ حوكمة الشركات التزام جزئي كما أن الإطار القانوني والرقابي المنظم لعمل السوق المالي الفلسطيني يتلاءم إلى درجة معقولة مع مبادئ الحوكمة، وأوصى بالإسراع في إعداد لائحة الحوكمة في فلسطين والتي تشمل على مبادئ وقواعد محلية لضبط عمل الشركات.

---

[1] المنزوع، زايد علي عبد الخالق، حوكمة الشركات وأثرها على سياسة توزيع الأرباح– دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي– رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن،2009.

[2] أبو موسى أشرف درويش، حوكمة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، 2008.

5) دراسة حبوش، (2007م) بعنوان: مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات [1]

هدفت دراسته إلى توضيح مدى التزام الشركات الفلسطينية بقواعد الحوكمة وهي دراسة تحليلية لأراء المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين ومديري الشركات المساهمة العامة الفلسطينية.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت دراسته إلى أن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية تلتزم بالمبادئ المتعارف عليها لحوكمة الشركات مع أن التزامها بجملة المبادئ وحدة واحدة كان بشكل متوسط، وهناك تفاوت في الالتزام من مبدأ إلى آخر، وقد أوصت دراسته إلى الإسراع في إصدار إرشادات عن طريق الجمعيات المهنية حول تكوين لجان مراجعة في الشركات المساهمة العامة.

6) دراسة العشماوي، (2007م) بعنوان: إطار محاسبي مقترح لدور حوكمة الشركات في تنشيط سوق الأوراق المالية – مدخل تحليلي لتفعيل اقتصاد المعرفة. [2]

إن هدف هذا البحث يسعى إلى صياغة إطار محاسبي مقترح لأثر محددات حوكمة الشركات على تنشيط سوق الأوراق المالية، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث هنا باستقراء تحليلي لنتائج أهم الدراسات السابقة التي استهدفت توصيف محددات حوكمة الشركات في الفترة من 2004-1992، كما قام باختيار مدى وجود فروق جوهرية لمحددات حوكمة الشركات بين أنماط الملكية لعينة من الشركات المتداول أسهمها ببورصة الأوراق المالية في مصر مع تحديد درجة تأثير هذه المحددات على تنشيط سوق الأوراق المالية بدلالة معدل دوران الأسهم بكل شركة، وقد اعتمد في بحثه في تجميع البيانات على قائمة نقاط لقياس درجة حوكمة الشركات، وكانت من أهم نتائجه التي توصل إليها مع اعتماده على بعض الأدوات الإحصائية بحزمة البرامج SPSS بأنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة حوكمة الشركات بين أنماط الملكية بشركات عينة البحث ومستوى كفاءة سوق الأوراق المالية بدلالة معدل دوران الأسهم بهذه الشركات، كما أوصى الباحث بضرورة إصدار معيار محاسبي دولي قادر على توصيف وتحديد العوامل المحددة لحوكمة الشركات تمهيداً لبناء رقم قياسي

[1] حبوش، محمد، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية،2007.

[2] العشماوي، محمد عبد الفتاح، إطار محاسبي مقترح لدور حوكمة الشركات في تنشيط سوق الأوراق المالية، ورقة عمل مقدمة في ملتقى "الحوكمة والإصلاح المالي والإداري في المؤسسات الحكومية" منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2009.

لدرجة الحوكمة المقبولة دولياً، فضلاً عن ضرورة اختبار مدى توافق درجة الحوكمة بكل شركة مع إرشادات المعيار المحاسبي المقترح لحوكمة الشركات كمدخل ضروري للوقوف على مدى توافق استراتيجيات الشركات مع منظومة اقتصاد المعرفة بدلالة الرقم القياسي الدولي للحوكمة.

7) دراسة (Ghalayini,2007) بعنوان: دور الحكم الرشيد في إدارة وتنمية المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة من منظور المدير العام.

The Good Governance Role in the Management and Development of the NGOS in the Gaza Strip from the General Director Perspective. [1]

هدفت دراسته إلى دراسة الحكم الصالح في إدارة وتنمية المؤسسات غير الحكومية في قطاع غزة من وجهة نظر مدير عام المؤسسة، من خلالها قام الباحث ببحث مجالس الإدارة من خلال عضوية مجلس الإدارة، اللوائح والأنظمة الإدارية للإدارة، السياسات والإجراءات الخاصة بالمجلس، قياس الأداء، الاجتماعات، واللجان، الإدارة المالية والرقابية، العلاقة مع الممولين، العلاقات مع المدير التنفيذي للمؤسسة، العلاقة مع الجمعية العمومية، والاحتياجات التدريبية الخاصة بأعضاء المجلس، وكانت من أهم نتائجه المؤسسات غير الحكومية في قطاع غزة تتميز بحاكمية عالية، وكانت من أهم توصياته تطوير وتطبيق نظام فعال لقياس وتحسين أداء مجالس الإدارة، تطبيق آلية واضحة للتعامل مع الأعضاء الذين يتغيبون عن اجتماعات المجلس دون أسباب واضحة ومقنعة.

8) دراسة القشي، والخطيب (2006م) بعنوان: الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية.[2]

تهدف دراستهم الى تحليل أسباب انهيار إحدى شركات الطاقة الضخمة (شركة انرون Enron) والتي أدى انهيارها إلى انهيار أكبر شركة تدقيق في العالم (شركة ارثر اندرسون Arthur Andersen) لثبوت تورطها في التلاعبات المالية التي تمت في شركة انرون، ومن ثم الاطلاع على التغيرات التي حدثت مؤخراً على الحاكمية المؤسسيةCorporate Governance بسبب تلك

[1] Ghalayini, Alaa, The Good Governance Role in the Management and Development of the NGOS in the Gaza Strip from the General Director Perspective, Master Degree in Business Administration, Islamic University, 2007.

2 القشي، ظاهر، الخطيب، حازم، الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وامكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية، مجلة اربد للبحوث العلمية، المجلد العاشر، العدد الأول، 2006.

الانهيارات، ومعرفة أراء البيئة المحيطة بها في الولايات المتحدة الأمريكية في إمكانية تطبيق تلك التغيرات على أرض الواقع، حيث أن الموضوع جديد نوعاً ما على البيئة الأردنية حسب قول الباحثان فلقد استند الباحثان في استقصاء معلوماتهم لغاية إتمام هذا البحث على كل ما استطاعا الحصول عليه من شبكة الانترنت بما يخص الموضوع، وتقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الاستنباطي، وذلك من خلال التعرف على الأسباب التي أدت إلى انهيار تلك الشركات الرائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتعرف على الحاكمية المؤسسية بمفهومها الحديث، ومدى قدرة الشركات على تطبيقها، والتعرف على المشاكل التي تواجهها خلال تطبيقها.

وقد توصلا إلى النتائج التالية:

- لم تكن المشكلة الرئيسية في انهيار الشركتين موضوع البحث تتعلق بوجود قصور بمعايير المحاسبة، أو معايير التدقيق، بل انحصرت في تدني أخلاقيات المهنيين.
- لقد كانت شركة التدقيق Arthur Andersen تقوم بعدة أعمال مزدوجة لشركة Enron الأمر الذي جعل عملية الانهيار سريعة، وهذه مخالفة صريحة.
- لقد كان هناك تقصير ملحوظ من قبل السوق المالي كجهاز للرقابة على الشركات المدرجة.
- وجود صعوبة كبيرة من قبل المدققين والشركات المدرجة في السوق المالي لتطبيق الحاكمية المؤسسية بمفهومها الحديث.
- المشكلة لا تكمن بالقوانين التي تحكم الحاكمية المؤسسية بشكل عام ولكنها تكمن بأخلاقيات الأشخاص مطبقي تلك القوانين.

ومن أهم توصيات الباحثان:

- ضرورة تركيز الجهات الاقتصادية المعنية على إيجاد الآليات الكفيلة بتعزيز رفع السلوك الأخلاقي الذي يناط به الالتزام بالقوانين المعمول بها.
- تثقيف أصحاب المصالح بفكرة ضرورة إيجاد آلية لاستقلالية المدقق الداخلي لما له من نفع اقتصادي يعود عليهم.
- عدم حصر الصلاحيات المطلقة بيد مدير تنفيذي محدد وإخضاعه لعدة جهات رقابية أخرى.
- تضمين مجالس إدارة الشركات بأعضاء متخصصين مهنياً بمجال المحاسبة المالية، شريطة ضمان استقلاليتهم التامة.

- ضرورة وجود جهات رقابية من قبل السوق المالي على الشركات المدرجة بشكل أكثر فاعلية مما هو معمول به حالياً.

9) دراسة (Thomson & Jain, 2006) بعنوان: فشل حوكمة الشركات وتأثيرها على أداء البنك الوطني الأسترالي.

Corporate Governance Failure And Its Impact On National Australia Bank's Performance [1]

هذه الورقة بعنوان فشل حوكمة الشركات وأثرها على البنك الوطني في استراليا، وهي أكبر مؤسسة للخدمات المالية المدرجة في البورصة الاسترالية وضمن 30 مؤسسة الأكثر ربحية الخدمات المالية في العالم، حيث في يناير (2004) كشف البنك للجمهور أنه حدد الخسائر المتصلة بالتداول غير المصرح به في خيارات العملة الصعبة ليصل إلى 360 مليون AUD وقد صنفت هذه ضمن كارثة الصرف الأجنبي ومخاطر التشغيل ومخاطر الخسارة الناجمة عن عدم كفاية أو فشل العمليات أو الأشخاص أو النظم وأكد على أهمية حوكمة الشركات بالنسبة للبنوك، هذه الورقة تقييم وتحليل دقيق للأثر في فشل إدارة الشركات من قبل الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة عن أداء قبض على مدى السنوات من 2001-2005.

10) دراسة عقل، (2005م) بعنوان: تحليل وتقييم دور الهيئة العامة لسوق المال في تحسين فعالية التقرير المالي في ضوء المبادئ الدولية لحوكمة الشركات.[2]

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في تحليل وتقييم دور الهيئة العامة لسوق المال في تحسين فعالية التقرير المالي، في ضوء المبادئ الدولية لحوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1999 والمعدلة عام 2004، وقد اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي والاستقرائي بنوعين من الدراسة من خلال الدراسة النظرية قام بتحليل ما ورد بالفكر المحاسبي والمالي عن الحوكمة من خلال الدوريات والتقارير وما أصدرته المؤسسات الدولية والمنظمات المهنية في هذا الشأن إلى جانب القوانين واللوائح التي تحكم بيئة سوق الأوراق المالية في مصر وكما تضمنت دراسته التحليلية

[1] Thomson, Dianne, & Jain, Ameeta, Corporate Governance Failure And Its Impact On National Australia Bank's Performance, Journal of Business Case Studies – First Quarter 2006 Volume 2, Number 1, pp41.

[2] عقل، يونس حسن، تقييم دور الهيئة العامة لسوق المال في تحسين فعالية التقرير المالي في ضوء المبادئ الدولية لحوكمة الشركات-دراسة تحليلية، مرجع سابق.

قام بتحليل التقارير المالية لعينة مختارة من الشركات والبنوك المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري وذلك بهدف التعرف على الواقع العملي للإفصاح والشفافية كأحد المبادئ الدولية لحوكمة الشركات وتحديد درجة الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية والدولية، وكانت من أهم نتائجه أن مصر هي إحدى الدول التي قامت بجهود ملموسة في مجال الحوكمة، حيث تقوم الحكومة بجهود واضحة لتأسيس هيكل تنظيمي ومؤسسي قوي لتحسين مستوى الحوكمة، كما أنه على الرغم من أن التشريعات القانونية المصرية تدعم وتؤيد معظم المبادئ الدولية لحوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلا أن هناك بعض التعديلات التشريعية الضرورية لبناء نظام شامل للحوكمة في الشركات المصرية يقوم على أساس متين مثل تعديل قانون سوق المال وصدور قانون الشركات الموحد وقانون مهنة المحاسبة والمراجعة الجديد، كما أوصى الباحث على تعديل قانون سوق المال بما يلزم مراقب الحسابات أن ينص في تقريره على مدى التزام الشركة بإتباع المعايير الدولية لحوكمة الشركات، كما أوصى بالعمل على تشجيع الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية على استحداث لجنة تسمى لجنة المكافآت والتعويضات مسئولة عن وضع لائحة تنظم تحديد وصرف التعويضات والمكافآت للمديرين على أن تكون مشكلة من أعضاء مستقلين قادرين على تخصيص وقت كاف للمشاركة في اجتماعات مجلس الإدارة.

11) دراسة (Core,et.al. 2005) بعنوان: هل عوائد الأسهم الضعيفة سببها ضعف الحوكمة؟ دراسة الأداء التشغيلي وطيد وتوقعات المستثمرين.

Does Weak Governance Cause Weak Stock Returns? An Examination of Firm Operating Performance and Investors' Expectations. [1]

قام core,et.al. وآخرون بدراسة العلاقة بين الحوكمة الضعيفة وعوائد الأسهم القليل، حيث تم إجراء فحص للأداء التشغيلي للشركات وتوقعات المستثمرين، وشملت العينة كل الشركات التي لها دليل الحوكمة المعد من قبل معهد جو للإدارة وقاموا بتتبع الدليل، استخدموا معامل ارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين دليل الحوكمة المعد وخصائص الشركات التي تتبع معهد جو، كانت نتائج الدراسة إلى أن الشركات التي تعاني من ضعف حقوق حملة الأسهم يؤدي إلى ضعف الأداء التشغيلي

1 John E. Core, Wayne R. Guay, and Tjomme O. Rusticus, Does Weak Governance Cause Weak Stock Returns? An Examination of Firm Operating Performance and Investors' Expectations, The Journal Of Finance, Vol. LXI, NO. 2, April, 2006, pp655.

لها بينما أشارت أخطاء وتوقعات المحللين والإعلان عن توزيعات الإرباح لا يعطي مؤشر على أن ضعف الأداء يكون مفاجئاً في السوق وأن نتائج الدراسة لا تدعم فرضية أن الحوكمة الضعيفة تسبب عوائد قليلة على الأسهم.

12) دراسة (Bai, et. al.,2004) بعنوان: حوكمة الشركات وتقييم السوق في الصين.

Corporate Governance and Market Valuation in China [1]

هذه الورقة تدرس العلاقة بين حوكمة الشركات وتقييم السوق في الصين، حيث تناولت الشركات العامة المدرجة في الصين تجريبياً وبناء تدابير أو مقاييس للشركات حيث تم تقدير لآليات الحوكمة واتخاذ تدابير القيمة السوقية لشركتين من الصين من جميع الشركات المدرجة في أسواق الأسهم باستخدام بيانات التقارير السنوية للشركة ثم تم التحقيق في كيفية تأثر متغيرات تقييم السوق من قبل إدارة الشركة في حين تم السيطرة على عدد من متغيرات العوامل التي تعتبر عادة في تحليل النتيجة السوقية للشركات التي شيدت مؤشر الحوكمة لتلخيص المعلومات الواردة في متغيرات حوكمة الشركات تم العثور على مؤشر يمكن أن يكون إحصائياً واقتصادياً على تقييم السوق.

يشير التحليل أن المستثمرين يدفعون قسط إضافي للشركات المحوكمة بشكل جيد في الصين كما تستفيد الشركات التي تعمل على تحسين آليات إدارتها.

13) دراسة (Chhaochharia & Grinstein,2002) بعنوان: قيمة وحوكمة الشركات: تأثير قواعد الحوكمة لعام 2002.

Corporate Governance and Firm Value: The Impact of the 2002 Governance Rules [2]

[1] Chong-En Bai, Qiao Liu, Joe Lu, Frank M. Song, and Junxi Zhang, Corporate Governance and Market Valuation in China, April 2002 (first version) April 2004 (revised version), JEL Classification: G34, G32, pp1.

[2] Chhaochharia, Vidhi and Grinstein, Yaniv, Corporate Governance and Firm Value: The Impact of the 2002 Governance Rules, The Journal Of Finance, Vol. LXII, No:4, August 2007, pp1789.

قام كل من Chhaochharia & Grinstein بدراسة البيئة الأمريكية حول إصدار التشريعات الجديدة من جانب بورصة الأوراق المالية، حيث وجدت الدراسة أنه يوجد أثر لتلك التشريعات وتوقيت إصدارها على قيمة الشركات، حيث توصلت دراستهم إلى وجود أثر لحجم الشركات في درجة تأثرها بالتشريعات وموعد إصدارها، فقد حققت الشركات كبيرة الحجم عوائد ايجابية على خلاف الشركات صغيرة الحجم فقد حققت عوائد سلبية، أي أن الشركات الأصغر حجماً أسرع تأثراً بالتشريعات الجديدة من الشركات الأكبر حجماً، وبذلك قدمت الدراسة دليلاً ميدانياً يدعم فرضية أن الشركات صغيرة الحجم أكثر وأسرع تأثراً بالتشريعات الجديدة.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوع الحوكمة في أكثر من جانب، كما أنها تناولت بيئات مختلفة، إلا أن دراسة حبوش تناولت البيئة الفلسطينية حيث هدفت دراسته إلى توضيح مدى التزام الشركات الفلسطينية بقواعد الحوكمة وهي دراسة تحليلية لأراء المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين ومديري الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، كما أن دراسة أبو موسى أيضاً تناولت البيئة الفلسطينية لكن من جانب مختلف، حيث هدفت دراسته إلى التعرف على مدى التزام الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما تم خلال دراسته معرفة مدى ملائمة القوانين والأنظمة والتعليمات المنظمة لعمل السوق المالي مع مبادئ الحوكمة، إلا أن هذه الدراسة تناولت موضوع الحوكمة أيضاً في البيئة الفلسطينية وذلك لعدم تمكننا من عمل الدراسات في بيئات أخرى بسبب الحصار الذي يعاني منه أبناء الشعب الفلسطيني، وأيضاً أهمية الموضوع وتطبيقه على بيئتنا التي نعيش فيها لمعرفة أوجه القصور والخلل في التطبيق، ولكن تم تناوله من زاوية مختلفة تماماً وهي معرفة مدى امتلاك تلك الشركات للمقومات الأساسية لتطبيق الحوكمة المعتمدة عليها المبادئ في التطبيق وقد طُبق على الشركات الفلسطينية المدرجة في سوق المال الفلسطيني وحُصر في الشركات المدرجة لمعرفة المعوقات والأسباب الرئيسة والتي تحد من تطبيق حوكمة الشركات ومحاولة وضع الحلول لهذه المعوقات والتي تحاول أن تؤدي إلى تطبيقها في تلك الشركات.

سبب اختيار موضوع الدراسة وحصره على الشركات المدرجة في السوق الفلسطيني، والصعوبات التي واجهتنا خلال الدراسة:

يعتبر موضوع الدراسة من أهم المواضيع الموجودة على الساحة في عصرنا الحالي والشغل الشاغل للدول النامية في ظل الأزمات المالية التي تطال الأسواق المالية الرائدة في العالم وليعالج ظاهرة موجودة أصلاً.

كما أن سبب تطبيق الدراسة وحصره في فلسطين لعدة أسباب: حيث رغبتنا أن تكون الدراسة على بلدنا فلسطين، كما تعتبر فلسطين من أكثر الدول بحاجة إلى المزيد من الأبحاث والدراسات العلمية لمناقشتها ووضع الحلول للمعوقات التي تعترضها، وتم حصره على الشركات المدرجة لأنها هي الشركات الكبرى والمدرجة في السوق وتشمل أهم القطاعات والتي بحاجة إلى تطبيق الحوكمة وعدم تمكننا من الحصول على مزيد من البيانات من جهات متعددة، كما أن من الصعوبات التي واجهت الدراسة: عدم تعاون بعض أصحاب الشركات المدرجة في السوق الفلسطيني بتقديم المعلومات والبيانات لنا والمفيدة في دراستنا، كما أن احتمالية تقديم بعض البيانات المضللة والبعيدة عن واقع الشركات حسب ما رأيناه في التحليل العملي.